

Distr.
GENERAL

A/53/972
S/1999/597
21 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البنود ٣٩ و ٤٠ و ٨٤ من جدول الأعمال
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في
الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق
تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

رسالتان متطابقتان موجهتان الى الأمين العام للأمم المتحدة
ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة

تواصل إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بدون هوادة، أعمالها غير المشروعة في القدس الشرقية المحتلة وسائر الأرض الفلسطينية المحتلة. وتهدف هذه الأعمال غير المشروعة الى تهويد المدينة وتوسيع الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية. وأصدرت الحكومة الإسرائيلية أمس، ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٩، "أمر إغلاق" لثلاثة مكاتب في بيت الشرق في القدس الشرقية. ولم يتم إرجاء تنفيذ هذا الأمر إلا نتيجة التماس قدمته مجموعة إسرائيلية الى المحكمة العليا الإسرائيلية التي ليست لها ولاية قضائية بموجب القانون الدولي على القدس المحتلة.

واقترنت محاولة الإغلاق هذه بمزيد الخطوات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية أمس أيضا لتوجيه موارد مالية إضافية للنشاط الاستيطاني في القدس. وتعهدت الحكومة الإسرائيلية، ضمن هذا المخطط، الذي يهدف حتى إلى نقل عدد أكبر من المواطنين الإسرائيليين إلى القدس المحتلة، بتقديم مبلغ ٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل مستوطن ينتقل الى حي جديد في القدس الشرقية المحتلة. ولا تقتصر هذه الأعمال غير المشروعة على القدس وحدها، بل إن الأنشطة الاستيطانية مستمرة في عدة أماكن، في كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، مع توسيع المستوطنات القائمة بالفعل وإنشاء مستوطنات جديدة.

وتمثل جميع الأعمال والسياسات المذكورة أعلاه التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية خرقا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وانتهاكا صارخا لعدد من قرارات مجلس الأمن وغيرها من قرارات الأمم المتحدة. كما أنها تقوض عملية السلام الهشة وتهدف الى الحيلولة دون التوصل الى سلام عادل وشامل.

ولم يعالج مجلس الأمن الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة المتصلة بالقدس إلا في شهر تموز/يوليه الماضي، عندما أصدر بياناً رئاسياً (S/PRST/1998/21). غير أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال لا تبالي ولا تهتم بذلك وبكثير من المواقف الأخرى التي اتخذها المجلس. ونعتقد أنه تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية النظر في الحالة والعمل على وقف الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة في القدس وسائر الأرض الفلسطينية المحتلة واستدراكها.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٩ و ٤٠ و ٨٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور ناصر القدوة
السفير
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة
